المبحث الأول
كل الطرق تؤدى إلى العنف

لا يمكن دراسة أى ظاهرة سياسية بمعزل عن بيئتها الداخلية والخارجية التى نشأت فى نطاقها، وتتضمن البيئة الداخلية الجوانب الخاصة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. أما البيئة الخارجية فتشمل ظروف المستوى الإقليمى، والمستوى الدولى المحيطة بالإقليم الذى نشأت به الظاهرة محل البحث.

وتنطلق الدراسة فى هذا المبحث من فرض استخلصناه من خلال متابعة وتحليل الدراسات الخاصة بدراسة الظروف الداخلية والخارجية التى عاشها المجتمع العربى، خلال الفترة من ١٩٧٣ وحتى الآن، ويتلخص هذا الفرض فى أن كل الجوانب المتعلقة بالبيئة الداخلية والخارجية للمجتمع العربى، كانت تمهد الطريق إلى جعل العنف هو الأداة الرئيسية للممارسة السياسية فى واقع الحياة السياسية العربية المعاصرة.

وسنحاول فيما يلى اختبار صحة هذا الفرض.

أولاً – فيما يتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية العربية :

لقد شهدت هذه الفترة تحولات اقتصادية هامة فى الاقتصاد العربى، ترجع إلى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، وقد أدى هذا الارتفاع فى أسعار النفط إلى تدفق حجم كبير من الأموال على المنطقة العربية خاصة خلال الفترة من عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٨٥ ، وعلى الرغم من أن الأمل كان كبيرًا فى أن تحقق

الحقبة النفطية دفعة لقوى الإنتاج العربية الأمر الذى من شأنه تحسين الأوضاع المعيشية لأبناء الشعب العربى، إلا أن النتائج التى تمخضت عنها الحقبة النفطية كانت مخيبة للآمال، فمع انتهاء هذه الحقبة بإنهيار أسعار النفط بدءا من عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٨٥ ، والذى حققت الأسعار النفطية فيه أقل سعر لها، بدا أن الاقتصاد العربى يعيش أزمة خانقة، عبرت هذه الأزمة عن نفسها فى مظاهر عديدة، لعل أهمها ازدياد الفجوة الغذائية فى العالم العربى، الذى أصبح يستورد أكثر من نصف غذائه من الخارج، ويشير التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٧ إلى أن معظم الأقطار العربية قد صارت مستوردة صافية للمنتجات الزراعية[١]، كما تراجعت معدلات الاكتفاء الذاتى من الحبوب والسلع التموينية وبلغت قيمة واردات الغذاء العربية حوالى ٣٠ مليار دولار، وهذا الوضع نتيجة طبيعية للنمو البطىء الذى شهدته قطاعات الإنتاج خلال الحقبة النفطية إذ لم يتجاوز معدل النمو فى القطاع الزراعى ٢,٧٪، وظل نصيب الصناعات التحويلية فى تشكيل الناتج المحلى الإجمالى لا يتجاوز ١٥٪ فى جملته باستثناء مصر والجزائر والمغرب[٢].

المظهر الثانى لأزمة الاقتصاد العربى، تمثل فى البطالة الهيكلية الناتجة عن ارتفاع معدلات النمو السكانى والتوسع فى النظام التعليمى، مقابل ضعف المقدرة الاستيعابية للقطاعات الحديثة فى التشغيل الناجمة عن الخيارات التكنولوجية التى عمت المنطقة العربية خلال الفترة النفطية[٣].

---

(١) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة وآخرون، التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٧ ، تحرير صندوق النقد العربى، دبى.

(٢) د. محمود عبد الفضيل، الاقتصاد العربى نظرات وهواجس مستقبلية، مجلة المستقبل العربى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١١٧ ، نوفمبر ١٩٨٨ ، ص ٦١: ص ٦٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٨٥ .

المظهر الثالث لأزمة الاقتصاد العربى تمثل فى تعميق تبعية العالم العربى للنظام الرأسمالى العالمى[1]، وفى هذا الصدد يمكن أن نرصد ثلاثة ميكنزمات على الأقل أدت إلى تعميق هذه التبعية على النحو التالى:

(أ) اعتماد معظم الدول العربية على البترول، والخدمات المرتبطة به كمصدر أساسى للدخل القومى، وعدم نجاحها فى تنويع مصادر دخلها من القطاعات الإنتاجية الأخرى، الأمر الذى جعل خطط التنمية الاقتصادية فيها تعتمد على مصدر للاستثمار لا تتحكم فيه، وهو ما بدا واضحًا فى أعقاب انهيار أسعار النفط، إذ أدى هذا إلى توقف مشروعات التنمية أو تجميدها فى العديد من الأقطار العربية.

(ب) هجرة الأموال العربية إلى الخارج خاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية بحثًا عن فرص الاستثمار الآمن، وقد قدر تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالكويت حجم الأموال العربية بالخارج عام ١٩٨٨ بحوالى ٦٧٠ مليار دولار، موزعة على واحد وثلاثين مركزًا ماليًا عالميًا وذلك بخلاف الأموال المودعة خارج هذه المراكز[2].

(جـ) تغلغل الشركات متعددة الجنسية فى بنية الاقتصاد العربى من خلال قيامها بتنفيذ العديد من المشروعات الكبيرة بنظام تسليم المفتاح، الأمر الذى أوجد تبعية تكنولوجية لهذه الشركات حيث أنها تملك الخبرة الفنية لتشغيل هذه المنشآت، كما أنها تملك قطع الغيار اللازمة لها.

المظهر الرابع لأزمة الاقتصاد العربى تمثل فى تفاقم مشكلة المديونية الخارجية العربية لتصل إلى حوالى ١٢٠ مليار دولار، الأمر الذى جعل العديد من الأقطار

---

(١) د. نادية رمسيس، آفاق التشكيلات الاجتماعية العربية، مجلة المنار، القاهرة، العدد ٥١ ، مارس ١٩٨٩ ، ص ٦٠.

(٢) جريدة الأهرام، عدد ١٩٨٩/٧/٢٩ .

العربية تدخل فى مفاوضات مع الدائنين والمؤسسات المالية الدولية من أجل إعادة جدولة هذه الديون، الأمر الذى جعلها تخضع لبعض الشروط التعسفية من جانب هذه المؤسسات، التى تضع عادة روشتة للإصلاح تقوم على أساس خفض الإنفاق الحكومى، ورفع الدعم الذى تقدمه الحكومات لبعض الفئات غير القادرة فى المجتمع، وتجميد الأجور ورفع أسعار السلع والخدمات الأساسية، الأمر الذى يؤدى عادة إلى الإضرار بالمستويات المعيشية للفئات الفقيرة فى المجتمع، والتى تمثل أعدادًا كبيرة من إجمالى سكان الوطن العربى نتيجة لسوء توزيع الدخل أساسا، وقد أدى، تطبيق بعض الحكومات العربية لروشتة صندوق النقد الدولى على سبيل المثال إلى حدوث انفجارات شعبية عنيفة فى كل من مصر وتونس والجزائر والسودان والمغرب والأردن.

مظهر خامس لأزمة الاقتصاد العربى تمثل فى انتشار الأنشطة الطفيلية فى الاقتصاد العربى، كأنشطة السمسرة والتوكيلات التجارية، الصيرفة وتجارة العملة، الأمر الذى أوجد قطاعًا ماليًا غير رسمى إلى جانب البنوك والمؤسسات المالية الأخرى فى المجتمع، وخطورة وجود هذا القطاع تتمثل فى عدم إمكانية التحكم فى نشاطاته وضبطها وتوجيهها لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية.

وقد كان لواقع هذه الأزمة الاقتصادية تداعياتها الاجتماعية، وأهمها ازدياد الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون، الاختلال بين معايير الأداء ومعايير الجزاء[1]، اختلال القيم المتعلقة بالمكانة الاجتماعية للفرد فى المجتمع، فلم تعد قيم التعلم والإجادة فى العمل هى القيم التى على أساسها يحتل الفرد المكانة المتقدمة فى المجتمع بل أصبحت قيم الكسب السريع والقدرة على النفاق، والمظهرية هى القيم التى تحدد مكانة الفرد فى المجتمع.

---

(١) د. سعد الدين إبراهيم، أزمة مجتمع أم أزمة طبقة، مجلة المنار، القاهرة، العدد ٦ يونيو ١٩٨٥ ، ص ٢٩ . وانظر كذلك: د. سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعى العربى الجديد، القاهرة، دار المستقبل العربى، للطبعة الثانية، ١٩٨٢ .

كما أدى هذا الوضع إلى الإضرار بمصالح الطبقة المتوسطة بشرائحها المختلفة، خاصة الطبقة المتوسطة الدنيا، وهى التى تمثل شريحة عريضة من أبناء المجتمع العربى، ولقد وجد أبناء هذه الطبقة أنفسهم أمام طريق مسدود، فعلى الرغم من حصول نسبة كبيرة منهم على قدر مناسب من التعليم إلا أن فرص العمل أمامهم بدت مقفلة نتيجة لعجز الأقطار العربية عن توفير فرص العمل اللازمة لاستيعابهم[1]، الأمر الذى أوجد حالة من الإحباط واليأس والتشاؤم خاصة الشباب الذين يمثلون حوالى ٥٠٪ من إجمالى سكان الوطن العربى[2].

وقد أثبتت الدراسات الميدانية التى أجريت على الشباب العربى، هذه الحالة من الإحباط واليأس سواء فى الأقطار العربية الفقيرة كمصر أو الأقطار الغنية كالكويت[3].

---

(١) د. سعد الدين إبراهيم (محرر)، المجتمع والدولة فى الوطن العربى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ١٩٨٨ ، ص ٢٣١: وما بعدها.

(٢) جامعة الدول العربية الأمانة العامة وآخرون، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٦ تحرير صندوق النقد العربى، دبى، الملحق (ص ٤٨: ص ٤٩).

(٣) من بين هذه الدراسات دراسة د. أمينة الجندى، التطرف بين الشباب كيف يفكر قادة طلاب الجامعات المصرية، دراسة ميدانية، مجلة المنار، القاهرة، العدد ٥١ ، مارس ١٩٨٩.

وقد أوضحت الدراسة أن ٦٩٪ من إجمالى العينة لا يتوقعون الحصول على عمل مناسب بعد التخرج، وأن ٨٣٪ لا يتوقعون إمكانية الحصول على مسكن مناسب، وأن ٨٨٪ يعتقدون أنه ليس أمامهم فرصة للزواج بعد فترة وجيزة من التخرج، كما أوضحت الدراسة أن حوالى ٩٦٪ من إجمالى العينة يقعون فى دائرة التشاؤم بالنسبة للمستقبل.

كما أوضحت دراسة أخرى أجريت على الشباب الأردنى أن المشكلة الاقتصادية تحتل المكانة الأولى بالنسبة لإجمالى العينة. انظر فى ذلك:

د. سرى ناصر، د. محمد برهوم، نظرة الشباب العربى إلى مستقبلهم، دراسة ميدانية ورقة مقدمة إلى ندوة الشباب العربى، وهموم المجتمع فى العالم المعاصر التى عقدت فى الرباط (٢٠-١٩٨٧/١٠/٢٢).

وأشارت دراسة أجريت على الشباب الكويتى أن نصف أفراد العينة من الكويتيين يشعرون بالخوف والقلق إزاء المستقبل المهنى، انظر فى ذلك: =

وما نصل إليه من خلال هذا العرض، أن الظروف الاقتصادية العربية المتأزمة وما نتج عنها من تداعيات اجتماعية سلبية أوجدت البيئة المناسبة لنمو ردود الأفعال العنيفة من قبل أبناء المجتمع العربى، فالعنف كما يقول الهرماسى، هو نتاج للمجتمع الذى نعيش فيه ويرجع إلى اليأس والخوف من المستقبل نتيجة الإحساس بإحباط الطموحات وهو أيضا نتيجة لعجز الدولة القطرية العربية عن التقدم، وتعثر محاولات التنمية وتخلصها من التزاماتها تجاه القوى الاجتماعية المنتجة وخاصة فى مجال العدالة التوزيعية[1].

وتقدم مجموعة أخرى من الدراسات تفسيرًا يتفق مع ما أشرنا إليه ويرتكز إلى مقولات ثلاث: الأولى الفجوة بين الأمل والواقع، بمعنى أن اتساع هذه الفجوة يؤدى حتمًا إلى الإحباط وزيادة الشحنات العدوانية لدى الأفراد، خاصة إذا ما أحسوا أن هذه الفجوة ترجع إلى النظام الاقتصادى والاجتماعى القائم، فيصبحون بالتالى مهيئين للبحث عن بديل.

المقولة الثانية وتدور حول اختلال العدالة التوزيعية، فى هذه الحالة يتحول الإحباط إلى سلوك عدوانى إذا ما تراءى للأفراد أن الآخرين من أقرانهم سواء

= د. إبراهيم عثمان، د. محمد برهوم، قضايا ومشكلات الشباب العربى فى الكويت، دراسة ميدانية، ورقة مقدمة إلى ندوة الرباط السابق الإشارة إليها.

كما أوضحت دراسة أخرى أن المشكلة الاقتصادية هى المشكلة التى تحتل الأولوية بالنسبة للشباب الكويتى. انظر فى ذلك:

د. مصرى حنورة، مشكلات الشباب من طلاب الجامعة بين الماضى والحاضر والمستقبل، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، جامعة الكويت، المجلد ١٦ ، ربيع ١٩٨٨ ، ص ٢٩: ص ٣٠.

وحول حالة القلق لدى الشباب السعودى انظر: د. أحمد عبد الخالق، د. أحمد حافظ، حالة القلق وسمة القلق لدى عينات من المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد ١٦ ، العدد ٣، خريف ١٩٨٨، ص ١٨١: ص ١٩٦.

(١) د. محمد عبد القادر الهرماسى، الشباب وتسييس الدين، دراسة حالة تونس، ورقة مقدمة إلى ندوة الرباط السابق الإشارة إليها.

كانوا من المتساوين معهم أو من هم أقل منهم إنجازًا يحصلون على نصيب أعلى من الثروة والمكانة.

المقولة الثالثة وهى الحرمان النسبى بمعنى أن الأفراد قد يتوقعون ألا تسوء حالتهم بينما تتحسن أحوال الآخرين فى نفس المجتمع دون ما سبب مشروع، فإذا ما حدث العكس، وهو ما حدث بالفعل فى المجتمع العربى، فإن هذا الإحساس بالحرمان ومعه الإحساس بالظلم يولدان غضبًا وسخطًا وتهيؤًا لرفض النظام القائم وتحديه أو محاولة اقتلاعه ولو بالعنف[1].

وهكذا أدت الجوانب المتعلقة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية العربية إلى تهيئة المناخ الملائم لنمو العنف فى المجتمع العربى.

ثانيًا – خصائص البيئة السياسية العربية والعنف السياسى فى المجتمع العربى:

يمكن القول بأن ثمة خصائص معينة للبيئة السياسية العربية فى خلال الحقبة المعاصرة، هذه الخصائص جعلت للعنف السياسى الرسمى وغير الرسمى موضعًا هامًا فى الحياة السياسية العربية.

أول هذه الخصائص هو أن والاتجاه العام فى السلطة السياسية فى المجتمع العربى استمر فى اتجاه المركزية فى السلطة والإدارة، وقد تمتعت المركزية المعاصرة بمظهرين متكاملين الأول: تركيز السلطة عسكريًا وسياسيًا وأمنيًا فى شخص رئيس الدولة وقد اقتضى هذا الأمر الاعتماد الكلى على ضبط المواقع الاستراتيجية الحساسة سياسيًا وأمنيًا من أجل دعم وحماية السلطة مما أدى إلى ازدياد أهمية العنف، والقمع فى الحفاظ على الاستقرار السياسى، المظهر الثانى للمركزية الحديثة هو الدور المتضخم للجهاز المركزى الإدارى فى الاقتصاد القومى، بعد أن انتزعت الدولة لنفسها الدور الرئيسى فى تسيير معظم المؤسسات الاقتصادية، فأصبحت

(١) د. أمينة الجندى، مرجع سابق، ص ٨٣: ص ٨٤ .

الدولة ربة العمل، والهيئة الموظفة الرئيسية للقوى العاملة، وقد اكتسبت الدولة عن طريق احتكار السلطة الاقتصادية قوة إضافية مكنتها من إحباط أى مبادرة سياسية للخروج من هذا الشباك المحكم، والإزار الذى يأخذه مثل هذا النظام يتمتع بموقف أخلاقى قوى هو حماية الحرية الاجتماعية[1].

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن هذه الخاصية، تكاد تكون شبه عامة على معظم الأنظمة العربية سواء كانت ملكية أو جمهورية، غنية أم فقيرة، وبغض النظر عن الأيديولوجية السياسية لهذا النظام أو ذاك، فالقطاع العام فى الدول البترولية على سبيل المثال والذى تملكه الدولة له حجم كبير، على الرغم من تبنى هذه الدول لأفكار الاقتصاد الحر، وهذه الخاصية جعلت البعض يطلق على هذه الأنظمة مقولة الدولة الرعوية، هذه الدولة الرعوية التى تتصف بالمركزية الشديدة والسلطوية، تحتاج إلى العنف أو التهديد بالعنف كى تقوم بوظائفها، وعلى الرغم من ذلك إلا أنها لا تملك الجهاز الإدارى القادر على القيام بهذه الوظائف، الأمر الذى يؤدى إلى جعل السياسات المقصود بها تحقيق غرض ما تؤدى فى الواقع إلى نقيضه[2]، وهو ما اتضح من خلال السياسات التنموية على سبيل المثال التى اتبعتها فى الحقبة المعاصرة، فقد أدت هذه السياسات إلى نتائج عكسية، كانت فى محصلتها سلبية بالنسبة لمصالح قطاعات كبيرة من أبناء الأمة العربية، وتشير إحدى الدراسات إلى النتائج المترتبة على هذا النظام الرعوى فى الجزيرة العربية ودول الخليج، فتذكر:

---

(١) د. إيليا حريق، السراتية والتحول السياسى والاجتماعى فى المجتمع العربى، مجلة المستقبل العربى، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٨٠ ، أكتوبر ١٩٨٥ ، ص ١٨.

(٢) د. إيليا حريق، الدولة الرعوية ومستقبل التنمية العربية، مجلة المستقبل العربى، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٢٢ ، مارس ١٩٨٩ ، ص ١١ .

(ا) أن بروز مركزية الدولة أدى إلى بروز الأسر الحاكمة كأنها مؤسسات سياسية تملك الدولة وهو ما يعنى تكييف أجهزة الدولة الحديثة لمتطلبات القبلية والطائفية، ومحاولة النخب الحاكمة المحافظة على العلاقات التقليدية القديمة، فى ظل النظام السياسى الحديث، والأوضاع الاقتصادية المستجدة مما يدفع الأنظمة المحافظة بطبيعتها إلى إعطاء أهمية استثنائية لأجهزة القمع والإرهاب السياسى فى نفس الوقت الذى تعجز فيه عن تحقيق أى تقدم اقتصادى أو سياسى حقيقى، الأمر الذى يرسخ اعتمادها على النوايا الخيرة للدول الكبرى فى الدفاع عنها داخليًا وخارجيًا.

(ب) تؤدى أساليب الإنفاق العام إلى تعويق عملية تقدم، أو تطور النظام الاقتصادى والاجتماعى ذلك لأن الرخاء السطحى يؤدى إلى إعاقة التنمية بتخدير الناس ودفعهم إلى الاكتفاء باقتسام المنافع الآتية من الإنفاق الحكومى المتولد عن النفط[1].

وهذه الدراسة تصل إلى نتيجة مؤداها أن الدولة فى الجزيرة العربية والخليج العربى قد تحولت إلى الدولة التسلطية التى تسعى إلى تحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة فى المجتمع، لمصلحة الطبقة الحاكمة، وتقوم شرعية النظام فيها على استعمال العنف والقوة السافرة أكثر من اعتمادها على الشرعية التقليدية[2].

دراسة أخرى تشير إلى فشل الدولة الرعوية فى القيام بوظائفها فى كل من تونس ومصر، فتذكر:

---

(١) خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة فى الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ١٩٨٧، ص ١٢٤: ص١٢٦.
(٢) المرجع السابق، ص ١٤٤ .

«أن إخفاق الدولة الرعوية فى تقديم الخدمة السليمة للجمهور، وتعثر المسار الاقتصادى ومستوى المعيشة المرجو، جميعها عملت على إضعاف ما كان تتمتع به النخبة الحاكمة من شرعية سياسية وفى كثير من الأحيان تقويض تلك الشرعية، وهنا نجد السبب الرئيسى فى تراجع الدولة الحذر عن التدخل الاقتصادى الكلى، وقد أخذ ذلك التراجع مظهر التهرب من تحمل المسئولية[1]. وقد أدى هذا الفشل إلى تسيب الشرعية السياسية فى البلدان العربية وإن كان لم يأخذ شكل الثورة إلا أنه دون شك قد أخذ شكل فقدان الثقة عند المواطن، وابتعاده عن الجدية والإيمان بالعمل العام، فانتشر الفساد فى المجتمع، وعمت روح الفردية والأنانية والتشكيك فى كل شيء[2]».

وخلاصة ما نصل إليه فى هذا الصدد هو أن النظم السياسية العربية قد قامت على أساس احتكار النخبة السياسية للسلطة (سواء كانت نخبة تقليدية أم عسكرية)، وقد نَشأت تحالفات فى هذا النطاق بين أصحاب السلطة وأصحاب الثروة فى المجتمع العربى[3]، الأمر الذى أدى إلى تركيز شديد فى عناصر القوة السياسية عند قمة الحرم السياسى، وقد قبلت الجماهير العربية هذا الوضع لفترة من الزمن على أساس أن هذه الأنظمة تسعى إلى تحقيق بعض الأهداف القومية كالتحرر والوحدة والتنمية والعدالة الاجتماعية، إلا أن هذه الأنظمة قد أخفقت فى تحقيق أى من هذه الأهداف، وبالتالى اهتزت شرعيتها، وبدا واضحًا أنه لابد من إحداث التغيير وفى ظل غياب التقاليد الخاصة بالممارسة الديموقراطية، والتى تدور حول إمكانية التغيير باستخدام الوسائل السياسية غير العنيفة، بالإضافة إلى ضعف المعارضة السياسية نتيجة لفترات القمع الطويلة وعدم قدرتها على تقديم

(١) د. إيليا حريق، الدولة الرعوية ومستقبل التنمية العربية، مرجع سابق، ص ٢٧ .
(٢) المرجع السابق، ص ٢٧ .
(٣) د. سعد الدين إبراهيم، أزمة طبقة أم أزمة مجتمع، مرجع سابق، ص ٣٠ وما بعدها.

البدائل الممكنة لما هو قائم[1]، صار العنف هو البديل المتاح سواء من جانب الجماهير الساعية لإحداث التغيير، أو من جانب القابضين من السلطة السياسية في المجتمع من أجل الحفاظ على الوضع القائم.

الخاصية الثانية للبيئة السياسية العربية المعاصرة، تتمثل في عدم إمكانية التناوب الديموقراطي للسلطة السياسية في المجتمع العربي، فالصفة السائدة للحكومات العربية في السبعينيات والثمانينيات، هي وجود جماعة سياسية اجتماعية واحدة وعدم وجود مجال للتناوب، والمعارضة لا تشتت ولا تصفى ولا تشرك في الحكم، إنها تستخدم، وهي تنحو إلى القبول بهذا الاستخدام، لسبب ما ليس هو توقعها أن تجد نفسها في السلطة في المرة القادمة سواء عن طريق الانتخاب أو غيره[2].

الواقع أن عدم إمكانية تداول السلطة سلميًا، وفقدان المعارضة لأي أمل في الوصول إلى السلطة، وقبولها لتوظيف النظام السياسي لها من أجل الحفاظ على بقائه، قد أفقد الجماهير في مصداقية المعارضة الشرعية، وكذلك في جدوى العمل العام، ومن هنا كان عزوف المواطنين عن المشاركة السياسية في أبسط صورها.

الخاصية الثالثة للبيئة السياسية العربية تدور حول أن المجتمع العربي منذ ظهور الإسلام وحتى يومنا هذا يعاني صراعًا في الاتجاهات بين ما هو مطلق وشامل، وما هو موضعي محدود، فمن جهة نجد قوة تسعى نحو التوحيد والتوفيق والانسجام في الشكل والمضمون، ومن جهة أخرى تعاكسها قوة متأصلة موضعية، تحاول الحفاظ على ما هو خاص في هويتها، وقد شهد التاريخ العربي

---

(١) د. إيليا حريق، المرجع السابق، ص ٢٧ .

(٢) وليم زارتمان، المعارضة كدعامة للدولة، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٠٨ ، فبراير ١٩٨٨ ، ص ٤٨ .

تلازم هاتين النزعتين جنبًا إلى جنب، فى حالة تسامح عندما تكون الدولة قوية ومزدهرة، وفى حالة تصارع عندما تكون الدولة ضعيفة[1].

فإذا ما علمنا بأن الدولة القطرية العربية تعانى من ضعف شديد، يتمثل فى عدم قدرتها على القيام بوظائفها الأمر الذى أدى إلى تآكل شرعيتها السياسية فى المجتمع، لبدا واضحًا أن الحالة الصراعية هى الحالة السائدة بين مختلف القوى السياسية فى المجتمع، وفى ظل غياب تقاليد الممارسة الديموقراطية، لابد وأن يكون العنف خيارًا متاحًا لهذه القوى فى نطاق صراعها السياسى.

الخاصية الرابعة، وهى نتيجة للخصائص السابقة، وتتمثل فى غياب الاتفاق بين القوى السياسية والاجتماعية على مجموعة من الأهداف القومية التى تمثل الحد الأدنى الذى لا يجب الاختلاف حوله، غياب هذا الاتفاق فى ظل مناخ صراعى لابد وأن يقود إلى العنف السياسى كأداة من أدوات الممارسة السياسية فى المجتمع.

الخاصية الخامسة، وتتمثل فى عدم قدرة الأنظمة السياسية العربية، على استيعاب القوى الاجتماعية والسياسية الجديدة فى المجتمع العربى، فلقد شهد المجتمع العربى تحولات اجتماعية هامة لعل أبرزها ازدياد السكان وازدياد نسبة الشباب ونسبة المتعلمين منهم، ومع ذلك لم تستطع الأنظمة العربية القائمة خلق المؤسسات السياسية القادرة على استيعاب هذه الطاقات، وإتاحة الفرصة لها للتعبير

---

(١) د. إيليا حريق، نشوء نظام الدولة فى الوطن العربى، مجلة المستقبل العربى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٩٩ ، مايو ١٩٨٧، ص ٧٨ . انظر رؤية مشابهة وإن كانت من منطلق فكرى مختلف فى: بهجت قرنى، تناقضات الدولة العربية القطرية، مجلة المستقبل العربى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٠٥ ، نوفمبر ١٩٨٧، ص٣٣. كذلك انظر حول قوة الدولة العربية وضعفها، غسان سلامة، قوة الدولة وضعفها فى الثقافة السياسية العربية، مجلة المستقبل العربى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٩٩ ، مايو ١٩٨٧ ، ص ٩٦: ص ١٢١ .

عن آرائها، والمشاركة فى صنع السياسات المرتبطة بمستقبلها الأمر الذى أدى إلى فقدان قطاعات كبيرة من المجتمع الثقة فى جدوى ممارسة أى نشاط سياسى فى إطار المؤسسات السياسية الشرعية القائمة.

البيئة الفكرية العربية والعنف السياسى فى المجتمع العربى :

إن محاولة استعراض كافة جوانب الفكر السياسى العربى أمر لا تسعى إليه هذه الدراسة، وكل ما نهدف إليه هو رصد أهم الخصائص التى يتسم بها الفكر السياسى العربى فى الحقبة المعاصرة، والتى تشكل فى مجملها البيئة الفكرية العربية وذلك كى نجيب على تساؤل محدد وهو إلى أى حد تسهم هذه الخصائص أو لا تسهم فى إبراز العنف السياسى كأداة من أدوات الممارسة السياسية فى المجتمع العربى؟

والخاصية الأولى التى يمكن ذكرها فى هذا المجال للفكر السياسى العربى، هو أنه ليس فكرًا متسقًا متجانسًاموحدًا، بل هو فكر متنوع الاتجاهات، متعدد المشارب، مختلف المناهج والأهداف، منقسم كل الانقسام وكأنه بهذه الحالة تعبير عن واقع التنوع والتعدد والاختلاف والانقسام السائد فى الخريطة السياسية الاجتماعية الثقافية العربية[1]، وقد نتج عن هذه الخاصية أن الفكر السياسى العربى لم يستطع حتى الآن إنتاج نظرية سياسية أى نظامًا مفهوميًّا متمتعًا بقدر من التماسك والاستقرار الدلالى النظرى[2]، يمكن استخدامه فى تحليل واقع المجتمع العربي، الأمر الذى أوجد ما يمكن أن نسميه بالفوضى الفكرية فى

(١) هشام القروى، أزمة فكر أم أزمة واقع، مجلة الوحدة، الرباط، المجلس القومى للثقافة العربية، العدد ٤٦ ، ٤٧ يوليو/ أغسطس ١٩٨٨ ، ص ٧ .

(٢) عبد الإله بلقزيز، مقدمات لتحليل الخطاب السياسى العربى، مجلة المستقبل العربى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٢٣ مايو ١٩٨٩ ، ص ٥ .

المجتمع العربى المعاصر، وهو ما يبدو واضحًا فى غياب المشروع القومى الحضارى العربى الذى يمكن أن تلتف حوله جماهير الأمة العربية بعد الضربة التى وجهت إلى المشروع الناصرى.

الخاصية الثانية وتتمثل فى أن الفكر السياسى العربى ومنذ مائة عام قد فشل فى تحقيق هدفه وهو النهضة، فكما يقول الجابرى، إن الخطاب العربى المعاصر فى جميع أصنافه هو خطاب من أجل النهضة، ومع ذلك فإنه قد فشل فى أن يقدم للنهضة المنشودة النظرية التى يمكن أن تهتدى بها لوضعها موضع التحقيق[1].

الخاصية الثالثة أن الفكر السياسى العربى المعاصر هو فكر يشتغل على نصوص لا على الواقع المعاش[2]، فليست هناك علاقة مباشرة بين الفكر السياسى العربى والواقع القائم الأمر الذى أدى إلى قصور هذا الفكر عن تحليل الواقع العربى، وتقديم الحلول العملية لمواجهة مشكلاته، مما جعله يعيد إنتاج نفسه فى دورة مملة ورتيبة، فالفكر السياسى العربى لا زال يكرر معالجة نفس القضايا ويدور فى فلك نفس المفاهيم، ويحوم بالرغم من الاختلافات الجزئية حول نفس الحلول[3]، فالخطاب النهضوى لا يتناول النهضة بوصفها واقعًا قائمًا ولكن بوصفها واقعًا مأمولاً، والخطاب القومى هو خطاب فى الممكنات فمفاهيم هذا الخطاب لا تشير إلى واقع متحقق ولكن إلى ممكن مأمول تحقيقه[4].

---

(١) محمد عابد الجابرى، الخطاب العربى المعاصر، بيروت، دار الطليعة، ط ١، ١٩٨٢، ص ٣٣: ص ٣٤ .

(٢) عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص ٥ .

(٣) الجابرى، مرجع سابق، ص ٦١: ص ٦٧ .

(٤) المرجع السابق، ص ١٢٧: ص ١٣١ .

الخاصية الرابعة تتمثل فى سيادة النزعة التوفيقية فى الفكر السياسى العربى، بين العنصر الغربى الحديث، والعنصر الإسلامى العربى التقليدى[1]، وقد نتج عن ذلك وجود التناقض الداخلى فى مقومات هذا الفكر، وبين مضامينه الأيديولوجية وصياغاته المعرفية التى تتسم بالضعف الشديد[2]، ويرى برهان غليون أن التوفيقية هى أحد خصائص هذا الفكر، وأن آخر المحاولات التوفيقية فى الحقبة المعاصرة هى الأفكار الناصرية القومية، وأنه بوصول الناصرية إلى مرحلة الأزمة، ظهر تيار إسلامى كاسح وتيار علمانى صرف متغرب ومعادى للدين، ويذكر أننا لا نشهد منذ السبعينات إلا تطور هذين التيارين ونمو الصراع بينهما[3] ونتج عن هذا أن البيئة الفكرية العربية قد أصبحت بيئة صراعية.

الخاصية الخامسة وتتلخص فى سلفية الفكر السياسى العربى، وليست هذه السلفية قاصرة على السلفية الدينية التى تدعو إلى الرجوع إلى الإسلام الأصولى فى صورته الأولى، بل إننا نجدها أيضًا لدى المفكرين الذين يدعون إلى تبنى الغرب وقيمه وأسلوبه من أجل تحقيق النهضة، وكذلك الماركسيين العرب، فهم يقومون بتكرار مقولات منهج مطبق[4]، ويحاولون تطبيق نموذج سبق تطبيقه فى مجتمعات أخرى فى مرحلة تاريخية معينة وفى ظل ظروف مختلفة تمام الاختلاف عن ظروف المجتمع العربى.

---

(١) د. محمد جابر الأنصارى، تحولات الفكر والسياسة فى الشرق العربى، ١٩٣٠-١٩٧٠، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٥ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، نوفمبر، ١٩٨٠، ص ٧ ، ص ٨، ص ١٧، ص ٢٠، ص ٢٤، ص ٢٥، ص ٢٩.

(٢) الجابرى، مرجع سابق، ص ١٧٩ وما بعدها.

(٣) د. برهان غليون، مجتمع النخبة، بيروت، معهد الانماء العربى، الطبعة الأولى، ١٩٨٦، ص ١٥٥ .

(٤) عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص ١٣ .

الخاصية السادسة وتتمثل فى تبعية الفكر السياسى العربى للفكر الغربى، فالنموذج الغربى الرأسمالى هو النموذج الذى يحاول الفكر السياسى العربى تحقيقه أو الوصول إليه، ولا يختلف فى هذا الاتجاه الإسلامى عن الاتجاه العلمانى، «فأيا كانت وجهتنا لقراءة نصوص مثقفى النهضة الذين دافعوا عن النموذج الحضارى الأوروبى، أو الذين هاجموه واستنكروه وأيا كانت المواقف الاجتماعية والسياسية التى نشأت عن أطروحاتهم، فإننا نجد أنفسنا أمام خطاب واحد يدور حول قضية واحدة، ليست القضية هذه سوى قضية، انحطاطنا وتأخرنا قياسًا على الآخر، أى على أوروبا، التى أيقظت فى الفكر العربى حس المقابلة، وليس الخطاب ذاك سوى خطاب إصلاح لأحوالنا، وفى هذا الإصلاح تنافس المتنافسون، واختلفوا فى تحديد مصادره، وتعيين رهانه ونموذجه المرجعى أوروبا أو الإسلام»[1].

ويشخص برهان غليون أزمة الثقافة العربية، فيذكر أن «النظام الثقافى القائم والأيديولوجيات والأفكار المختلفة تعبير عن سياسة ثقافية، عن اختيارات محددة فى التنمية الاجتماعية بشكل عام، وفى ميدان التحرر العقلى، والتنمية الثقافية على الخصوص، هذه الأفكار تعكس إذن فى الوقت ذاته نمط تطور المجتمع العربى القائم على إعادة النموذج الغربى الرأسمالى، دون الوصول إليه، كما تعكس إعادة إنتاج هذا النموذج على الصعيد الثقافى، أى تكوين هيئة مثقفة علمية وأدبية، متمثلة للمفاهيم والمعارف الغربية العصرية، أى مفاهيم الحضارة السائدة اليوم على المستوى الكونى»[2].

الخاصية السابعة تتعلق بمحاولات النخب الحاكمة فى الأقطار العربية استخدام الفكر لإحكام سيطرتها على المجتمع والمحافظة على الوضع القائم، وقد سعت

---

(١) المرجع السابق.

(٢) د. برهان غليون، مرجع سابق، ص ٥٦: ص ٦٥ .

هذه النخب إلى تفسيخ الروابط الطبقية، باستقطاب شرائح من مختلف الطبقات، عن طريق الهجرة إلى النفط وعن طريق سياسات توزيع الفوائض المالية، مما يربط المنتفعين بها بمصالح الطبقات الرأسمالية ويساعد على توسيع نطاق أيديولوجيتها المحافظة ، ويعمل على تحطيم سياق البناء الطبقى فى المجتمعات العربية، ولقد أدت تلك التطورات إلى إحداث انشطار رأسى فى معظم الأبنية الطبقية، مما ساعد على شيوع الأيديولوجيات التى تقلل من الاهتمام بالصراعات الطبقية، والتى تركز على الروابط بين الطبقات، وتلغى بالفعل فكرة الصراع الطبقى، ومن أهم تلك الأيديولوجيات التى سادت فى العالم العربى فى الآونة الأخيرة الأيديولوجيات الطائفية والدينية[1].

من ناحية أخرى اتبعت هذه الأنظمة سياسات تعليمية وإعلامية تقوم على أساس تربية الأفراد على الرؤية الواحدة، وعبادة الفرد، وعدم قبول وتقبل آراء الآخرين، بل وعدم الاعتراف لهم بهذا الحق.

هذه هى أهم خصائص البيئة الفكرية العربية، وواضح من هذا العرض أن الفكر العربى كان فى الأغلب الأعم بعيدًا عن واقعه، ويرجع هذا إلى الظرف التاريخى الذى تطور فى نطاقه والذى يتمثل فى التدخل الأجنبى وما كان يعنيه من تحد لهذا الفكر، وكان رد فعل الفكر العربى هروبى فى مجمله، إما إلى الماضى، وإما نحو تخطى الواقع القائم، والهروب إلى الحلم المأمول كما يقول الجابرى، بالإضافة إلى هذا اتجهت النخب الحاكمة إلى توظيف هذا الفكر لإحكام سيطرتها على المجتمع والحفاظ على الوضع القائم الذى يحفظ لها ما حققته من مصالح وامتيازات، مهما كانت نتائج هذا التوظيف بالنسبة لقضية النهضة أو التنمية فى المجتمع، وقد أدى هذا الوضع إلى تحول البيئة الفكرية العربية إلى بيئة صراعية، تفتقد الأدوات الفكرية التى تقوم على الحوار والمجادلة والاعتراف للآخر

(١) د. نادية رمسيس ، مرجع سابق، ص ٦٠ .

بحق إبداء الرأى، واحترام الرأى الآخر، والتسامح معه مهما كانت شقة الخلاف، كما أن تعطيل الفكر عن أداء وظائفه فى المجتمع العربى، أدى إلى عدم وجود مشروع حضارى عربى يمكن أن تجتمع حوله الجماهير العربية، وأدى كذلك إلى عدم إمكانية التوصل إلى اتفاق بين القوى السياسية فى المجتمع العربى على القواعد التى تحكم قواعد اللعبة السياسية فى المجتمع، وقد أدى هذا الوضع إلى سيادة قاعدة محددة تنظم الحياة السياسية العربية، وهى سيف السلطان القابض على الحكم، وحول هذا السيف كان لابد وأن يكون الصراع عنيفًا.

خصائص البيئة الدولية للوطن العربى
وأثرها على العنف السياسى فى المجتمع العربى

على المستوى الإقليمى يمكن أن نحدد الخصائص التالية:

أولا: شهدت الفترة محل الدراسة ارتفاع أسعار النفط فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، وكانت الثروة البترولية فى مجملها من نصيب الدول العربية المحافظة، الأمر الذى أدى إلى تقوية الأنظمة العربية المحافظة تجاه النظم الراديكالية، ومن ناحية أخرى كان من نتيجة القدرات المالية الكبيرة لهذه الدول ان حدث تحسن ملحوظ فى المستويات المعيشية لأبنائها، وكان الأسلوب الذى اتبعته هذه الدول فى توزيع الموارد على مواطنيها أثر واضح كما سبق وأن بينا فى تراجع بعض القيم الإيجابية فى المجتمع العربى[1] وأهم ما يعنينا فى هذه الجزئية من البحث هو اهتزاز القيم الخاصة بأهمية التطور والتحديث فى المجتمع العربى، لتبرز مجموعة من القيم السلفية التى تتفق وفلسفة النظم المحافظة، هذه القيم انتشرت فى جميع أنحاء العالم العربى، بحكم التعامل الإنسانى المستمر بين أبناء الأمة العربية، وصاحب هذا تراجع المشروع الحضارى القومى الذى تبنته مصر الناصرية فى الستينات، بل إن مصر السادات تراجعت إلى ما لم يكن يتوقعه أحد فى هذا المجال، وذلك بعد مبادرة السلام وزيارة السادات للقدس وتوقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، وخلاصة ذلك كله تمثل فى تعرض النظام الإقليمى العربى إلى هزة عنيفة لم يعرفها من قبل، أدت إلى تفاقم الخلافات بين الأنظمة العربية، ووصول

---

(١) د. سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعى العربى الجديد، مرجع سابق، ص ٢٩: ص ٣١.

بعض هذه الخلافات إلى حد الصراع بدرجاته المختلفة، بدءا من الصراع الإعلامى ووصولاً إلى الصراع المسلح، لقد تحولت البيئة الإقليمية العربية إلى بيئة صراعية، وبدا أن إمكانية استخدام العنف متاحة وممكنة أمام الإنسان العربى، بل وحدث أن حاولت بعض الأنظمة العربية استخدام أسلوب العنف من الداخل، فى مواجهة الأنظمة الأخرى المختلفة معها، ولجأت أنظمة أخرى إلى دعم اتجاهات سياسية معينة معارضة للأنظمة التى تعاديها، ولجأت أنظمة أخرى إلى محاولة تصدير أفكارها السياسية الخاصة إلى الدول الأخرى، وهكذا كانت العلاقات بين الدول العربية فى مجملها علاقات صراعية فى الأساس، تتيح إمكانية استخدام العنف بأشكاله المختلفة فى المجتمع العربى.

ثانيًا: نجاح الثورة الإيرانية الإسلامية واتجاهها إلى تصدير ثورتها إلى الأقطار العربية المجاورة، وسعيها إلى القيام بدور فعال على المستوى الإقليمى، خاصة بعد غياب مصر، التى كانت تشكل ولا زالت مركز الثقل فى النظام الإقليمى العربى، ولجوء إيران إلى استخدام الأساليب العنيفة من أجل تحقيق أهدافها فى المنطقة، هذا الدور الإيرانى ساعد على تهيئة البيئة العربية لتقبل العنف واستخدامه فى الحياة السياسية العربية.

ثالثًا: السياسة الإسرائيلية، التى تقوم على أساس احتكار القوة فى المنطقة، وإضعاف القدرات العربية بكل السبل الممكنة، وجدت فى هذه الظروف الفرصة السانحة لتحقيق أهدافها التوسعية فى المنطقة العربية، وتحقيق هدف إستراتيجى من أهدافها وهو بلقنة المنطقة، أى تحويلها إلى مجموعة من دول الطوائف كسياج حول إسرائيل، لتكون لإسرائيل الكلمة العليا فى المنطقة، والمثال اللبنانى خير شاهد على ذلك، فالحرب الأهلية اللبنانية التى استمرت من عام ١٩٧٥ وحتى عام ٩٠، والتى تمثل قمة استخدام العنف بين القوى المتصارعة، تعد بمثابة المثال الذى ترغب إسرائيل فى إيجاده فى جميع الأقطار العربية الأمر الذى يتيح لها تفتيت الأمة العربية وضربها من الداخل، ومن ثم فليس غريبًا أن تكون هذه

الفترة هى فترة الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة، وإسرائيل تسعى إلى إشعال الفتن الداخلية فى داخل الأقطار العربية بكل الوسائل الممكنة، سواء بالتدخل المباشر كما هو الحال فى لبنان، أو بالأساليب غير المباشرة، كما هو الحال فى بعض الأقطار العربية الأخرى، وقد ذكر محمد حسنين هيكل فى إحدى الندوات المبالغ الكبيرة التى تنفقها المنظمات الصهيونية من أجل توجيه نشاط جماعات الإسلام السياسى وجهة طائفية[1].

وفيما يتعلق بالبيئة الدولية العربية، يمكن أن نرصد الخصائص التالية:

أولاً: الصدام الحضارى المستمر بين الغرب والعرب، والتفوق الغربى المستمر والمتصاعد، أدى إلى خلق إحساس بالعجز لدى الإنسان العربى، الأمر الذى أدى إلى تعاظم الشعور بالإحباط واليأس تجاه المستقبل لدى قطاعات كبيرة من أبناء الأمة العربية.

ثانيًا: حرص السياسات الإمبريالية على تحجيم القوة العربية من خلال خلق المشكلات الداخلية للدول العربية، أو من خلال إنهاكها فى بعض الصراعات المحلية لاستنفاد مواردها، أسهم بدرجة ملحوظة فى نمو العنف فى المجتمع العربى.

ثالثًا: اتجاه العلاقات بين القوتين الأعظم نحو الحرب الباردة الجديدة فى نهاية السبعينات ومطلع الثمانينيات والصراع على مناطق النفوذ فى المنطقة العربية، بالإضافة إلى اتجاه السياسة الأمريكية إلى الهيمنة على المنطقة العربية، والانفراد بتسوية الصراع العربى الإسرائيلى، بما يخدم مصالح إسرائيل، وعلى حساب المصالح العربية، ومع توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، وعجز الأنظمة العربية عن تقديم البديل الفعال، والاجتياح الإسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ ، وتوقيع الإتفاق الإستراتيجى بين إسرائيل والولايات المتحدة عام ١٩٨٣ ، بدأت شرعية الأنظمة

---

(١) محمد حسنين هيكل، هواجس مستقبلية، مجلة المستقبل العربى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٠٨ ، فبراير ١٩٨٨ ، ص ١٥ .

العربية القائمة فى الاهتزاز لدى المواطن العربى، وبدأت ثقته تهتز فى إمكانية نجاح هذه الأنظمة فى تحقيق أهدافه وطموحاته، وخاصة بعد انهيار أسعار البترول فى الأسواق العالمية، الأمر الذى أثر على المستويات المعيشية للإنسان العربى فى الدول البترولية وغير البترولية على السواء، فى ظل أزمة الشرعية التى عانت منها معظم الأنظمة العربية، وفى غيبة تقاليد الحوار العقلانى المنظم، وفى ظل القيود المفروضة على النشاط السياسى فى المجتمع العربى، كان لابد وأن يجد العنف السياسى التربة الصالحة كى ينمو ويزدهر.